

الأسهم القيادية والصغيرة سجلت أداءً إيجابياً

« بيان » : المؤشر السعري لسوق الكويت اخترق 7 آلاف نقطة وحقق أعلى مستوى منذ نوفمبر 2010

■ المتداولون يترقبون إعلانات الشركات عن فترة الربع الأول

قال تقرير صادر عن شركة بيان أن سوق الكويت للأوراق المالية سجل لاسبوع الثالث مكاسب لمؤشراته الثلاثة، وذلك على الرغم من الأداء المتذبذب الذي ميز تداولات معظم الجلسات، إذ تجاهل السوق الحراك السياسي الذي شهدته البلاد خلال الأسبوع الماضي، محققا مكاسب جيدة على صعيد جميع مؤشرات، مدعوماً من القوى الشرائية النشطة وعمليات التجميع التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم المدرجة، سواء القيادية منها أو الصغيرة، مما دفع مؤشرات السوق إلى تسجيل مستويات جيدة، ولاسيما المؤشر السعري الذي تمكن من اختراق مستوى 7.000 نقطة بقوة للمرة الأولى منذ نوفمبر عام 2010.

وأضاف: منذ بداية العام الجاري والسوق يشهد أداءً جيداً إلى حد ما بالمقارنة مع السنوات القليلة الماضية، حيث اقتربت نسبة مكاسب المؤشر السعري من 20 في المئة منذ بداية العام الحالي، واستطاع خلال تلك الفترة أن يستعيد بعض مستويات سبق وأن خسرها في السابق على إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو الأمر الذي يعتبر إيجابياً، إلا أن استمرار التحسن الذي يشهده السوق ومواصلة هذا الأداء مرونياً بعدة عوامل لا بد من تواجدها في الفترة القادمة، وعلى رأسها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فمما لا شك فيه أن الأزمة المالية العالمية لم تخلق المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي بقدر ما كشفت عنها فحسب، وذلك بعد أن كانت مستقرة بالعوائد النفطية وانتعاش سوق الكويت للأوراق المالية في السنوات التي سبقتها، لقد كشفت تلك الأزمة عن اقتصاد مشوه الهيكل يقوم على بيع مادة خام، ويعاني من ضعف انتاجية القطاعات الأخرى، وقطاع خاص ذو دور غير متطور من ناحية ومحدود من ناحية أخرى، وحكومة تتحجر الكثير من الأنشطة ولا تنفق كما يجب على الاستثمار حتى في أوقات احترام الأزمان الاقتصادية، ولوائح معيبة لا تشجع على الاستثمار. وبعد أن تصافرت التقارير التي تشير إلى أن الكويت سائرة في طريق التعرض لعجز الموازنة العامة، أظهرت التقارير الأخيرة الصادرة من جهات دولية معتبرة أن هذا العجز أقرب من المتوقع وقد يكون في خلال الخمس سنوات القادمة، ولا شك أن سيل إصلاح

وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني تعتبر موجودة، ففي بلد يستورد الغالبية العظمى من احتياجاته، تجد مشروعات مثل الصناعات الغذائية وقطع الغيار ومستلزمات البناء وغيرها فرصاً وأعدة بالكثير، ومن المتوقع أن تساهم نهضة صناعية في البلاد إلى جانب اتفاق استثماري حكومي جاد في تغيير المسار الاقتصادي الحالي، والذي تجتمع المؤشرات على أن نهايته غير سعيدة، وسيستلزم ذلك تهيئة البيئة الاقتصادية اللائمة للتهوؤ بترك المشروعات الإجمالية. وذلك قبل أن يفوت أوان

واكمل: وفي هذا السياق، توقع صندوق النقد الدولي في تقريره

الذي صدر الأسبوع الماضي، والذي حمل عنوان «آفاق الاقتصاد العالمي» أن يتراجع النمو الاقتصادي في الكويت إلى 1.1 في المئة خلال العام الحالي، مقارنة مع 5.1 في المئة العام الذي سبقه، مما يشكل أدنى نسبة نمو متوقعة بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، معزلاً ذلك بضعف الطلب العالمي على النفط، حيث يبقى النمو المتوقع للنتائج المحلي الحقيقي في الكويت أقل بنسبة 2 في المئة من متوسط النمو المتوقع للدول المصدرة للنفط، البالغ 3.2 في المئة لعام 2013.

وتابع: أن شغل الكويت لأننى المراكز على الصعيد الاقتصادي جاء نتيجة اعتماد الاقتصاد المحلي على مصدر دخل وحيد

الذي صدر الأسبوع الماضي، والذي حمل عنوان «آفاق الاقتصاد العالمي» أن يتراجع النمو الاقتصادي في الكويت إلى 1.1 في المئة خلال العام الحالي، مقارنة مع 5.1 في المئة العام الذي سبقه، مما يشكل أدنى نسبة نمو متوقعة بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، معزلاً ذلك بضعف الطلب العالمي على النفط، حيث يبقى النمو المتوقع للنتائج المحلي الحقيقي في الكويت أقل بنسبة 2 في المئة من متوسط النمو المتوقع للدول المصدرة للنفط، البالغ 3.2 في المئة لعام 2013.

وتابع: أن شغل الكويت لأننى المراكز على الصعيد الاقتصادي جاء نتيجة اعتماد الاقتصاد المحلي على مصدر دخل وحيد

■ الجلسات اليومية شهدت تذبذبات قوية نتيجة عمليات جني الأرباح

تمويل المالية العامة للدولة.

على صعيد تداولات سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد شهد أداء جيداً مكن مؤشرات الثلاثة من تسجيل مكاسب واضحة، إذ انعكست القوى الشرائية والمضاربات السريعة التي اتسمت بها جلسات الأسبوع الماضي وشملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة معاً، إيجابياً على جميع مؤشرات السوق، والتي تمكنت من تسجيل مستويات جديدة لم تشهدها منذ فترة، وخاصة المؤشر السعري الذي استطاع أن يخترق مستوى 7.000 نقطة صعوداً، منهيًا تعاملات الأسبوع عند أعلى مستوى له منذ نوفمبر 2010، في حين دفعت عمليات التجميع والشراء الانتقائي على بعض الأسهم القيادية، وخصوصاً في قطاع البنوك، مؤشر كويت 15 إلى تسجيل أعلى مستوى له على الإطلاق منذ انطلاقه في شهر مايو من العام الماضي.

هذا وقد شهد السوق خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع تذبذبات قوية نتيجة عمليات جني الأرباح التي نفذها بعض المتداولين على عتد من الأسهم المدرجة، حيث نجحت تلك العمليات في سحب المؤشرات نحو المنطقة الحمراء في بعض الأحيان، إلا أن عمليات الشراء الانتقائية التي كانت حاضرة بقوة، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات السيولة المتدفقة إلى السوق، مكنت المؤشرات من استعادة اتجاهها الصعودي مرة أخرى، لينتهي السوق بعمليات الأسبوع في المنطقة الخضراء.

من جهة أخرى، يتربع المتداولون في السوق إعلان الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة الربع الأول المتقضية من العام الحالي، وسط تفاؤل بأن تأتي تلك البيانات ضمن النطاق الإيجابي، خاصة في ظل الاستقرار الذي يشهده السوق منذ بداية العام، وتحقيقة لمكاسب جيدة على صعيد جميع مؤشرات. على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المتقضي بنسبة بلغت 19.28 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 7.26 في المئة، في حين زادت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 لتصل إلى 5.55 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

رئيس سابك السعودية: نعكف على مراجعة آفاق النمو على مستوى العالم

وأضاف أن سابك شركة كبيرة ولن تتأثر بإغلاق بعض الوحدات أو خفض بعض الوظائف. وقال الماضي إن كل الشركات تعيد النظر في استثماراتها في أوروبا وإن كبار المنافسين أغلقوا بعض وحداتهم هناك لكن سابك قامت بإغلاقات وتسريحات محدودة. إلا أنه وصف أوروبا بأنها «حالة خاصة» وقال إن القارة ستظل سوقاً بالغة الأهمية للشركة حتى في الأوقات الصعبة. وقال «أوروبا لا تزال سوقاً مهما للغاية ونحن من أكبر ثلاث شركات هناك ولكن في ضوء الوضع الراهن نعيد النظر في استراتيجيتنا». وأضاف «نقلنا لا يزال في

الملكمة «العربية السعودية»، ولذا سيكون تأثير الأزمة الأوروبية محدوداً». وذكر الماضي أنه لا يمكنه التكهن بالأسعار العالمية للبتروكيماويات لهذا العام ولكن يعتقد أن 2013 سيكون ممتازاً لعام 2012 وسبيداً تحسن الأسعار بعد 2013.

وفي وقت سابق يوم السبت أعلنت سابك هبوط صافي أرباحها عشرة بالمئة في الربع الأول من العام مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وقال الماضي في المؤتمر الصحفي إن مبيعات سابك بلغت 46.74 مليار ريال في الربع الأول مقارنة مع 48.34 مليار قبل عام.

« محافظ ضمان » توزع أرباحاً نقدية في الربع الأول

تسجيل عوائد قوية ونموها في رأس المال، مدعوماً بتزايد التفاؤل تجاه أسواق الأسهم الإماراتية». من جانبه أضاف شهزاد جنب، مدير أول - إدارة الأصول والاستشارات ضمان للاستثمار: «نحن متفائلين جداً بحركة السوق خلال الربع الأول من العام، وبشكل عام نشعر بأننا حالياً في منتصف دورة قوية طويلة المدى على خلفية تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية والعجزية».



محمد الماضي

داع ذهبي لمعرض الكويت للطوارئ الطبية «الوطنية» رعت حفل تخرج طلبة طب الأسنان



جانب من تكريم الوطنية

والإقليمية والدولية لمعركة وتحديد سياسات مبرهنة بالآلة لتكون قواعد يتعين اعتمادها لتطوير جودة الخدمات الصحية المقدمة في حالات الطوارئ سواء في مواقع الكوارث أو في غرف الطوارئ أو المستشفيات. كما كان الهدف من وراء هذا المؤتمر التأكيد على أهمية نشر ورفع الوعي وحث أصحاب القرار على تسهيل اتخاذ القرارات الضرورية لإنشاء وحدات اسعافية في حالة حدوث الكوارث وإتاحة الفرصة للعاملين في إدارة الطوارئ الطبية لاكتساب خبرات عالمية والإطلاع على طرق واساليب جديدة في إنقاذ الأرواح.

وحول رعاية هذا الحدث الأول من نوعه في الكويت، أكدت مدير العلاقات العامة فاطمة دشني: «إن الوطنية تحرص على تقديم الدعم لكل هذه الفعاليات التي من تعلق من شأن قضايا التوعية الصحية ولأنها تعبر عن ادراكنا لسؤوليتنا الاجتماعية والإنسانية نحو المجتمع».

وتعد الوطنية للاتصالات بالاستمرار بتقديم الدعم المناسب لجميع شرائح المجتمع واتخاذ مبادرات ذات ارتباط مباشر في تحقيق علاقة أفضل مع أفراد.

« إيكويت » تدعم برنامج التأهيل الصحي الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة

السلطان للتأهيل الصحي في سبيل دعم ومساندة الأشخاص غير القادرين على تحمل نفقات الرعاية الصحية، وذلك تجسيدا لشعار شركة إيكويت «شركة في النجاح».

من جانبها، قالت رئيسة مؤسسة فورية السلطان للتأهيل الصحي الدكتورة الهام الحمدان: «تفكر الآن مؤسسة فورية السلطان جهة غير ربحية ومتعددة التخصصات معنية بتقديم العلاج التأهيلي بما يتوافق مع احتياجات المجتمع، ومعالجة غير المتدربين على تحمل نفقات العلاج الطبي، فإن هذا الدعم المقدم من شركة إيكويت لبرنامج التأهيل الصحي الخاص بلوي الاحتياجات الخاصة يعد باكورة للتعاون فيما بين الجهتين في سبيل تقديم الرعاية الصحية اللازمة ضمن الخدمات التي تقدمها المؤسسة في العديد من المجالات مثل الغطاء والعيون وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتوافق مع أهداف المؤسسة».

« التجارة » تدعو الشركات المساهمة لإدخال بياناتها على الموقع الإلكتروني

«كونا»: دعت وزارة التجارة والصناعة الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» إلى ضرورة إدخال البيانات الخاصة بها على الموقع الإلكتروني للوزارة من أجل إنجاز مراحل مشروع نافذة الاتصال الخاصة بالشركات المستحقة من الوزارة بعد إقرار قانون الشركات 2012/25».

وقالت مدير إدارة الشركات المساهمة بوزارة التجارة والصناعة الدكتورة أميان الأشوك لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس أن مسؤولية إدخال البيانات والمعلومات تقع على عاتق مجالس إدارات هذه الشركات. وأضافت الأشوك أن تلك الجهات هي التي تتحمل المسؤولية القانونية عن أي مخالفة لأحكام قانون الشركات الجديد بشأن صحة البيانات التي يتم إدخالها على الموقع الإلكتروني للوزارة مطالبة الشركات بمراجعة الوزارة للحصول على الرقم السري الخاص بكل شركة ليتمكن لها إدخال البيانات الدورية على الموقع.

وبينت أن الوزارة استحدثت نافذة اتصال مع الشركات المساهمة عبر موقعها الإلكتروني وقامت بتطوير الموقع ليتضمن عددا من المعلومات المهمة عن كل شركة مساهمة تشمل أغراضها ومؤسسيها ومساهميها وعناوين الاتصال بها وأسماء أعضاء مجالس إدارتها لتسهيل عملية الاتصال ما بين الوزارة والشركات.

وأشارت الأشوك إلى أن النافذة الجديدة من شأنها أن تقلص الدورة المستندية عبر التواصل مع الشركات باختصار الطرق العادية والمراسلات المكتوبة التي يتم تسليمها عن طريق البريد.